

باردو في 11 اكتوبر 2018

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : سؤال كتابي لوزير العدل عملا بأحكام الفصلين 96 من الدستور و145 من النظام الداخلي بخصوص الاعوان المتفرغين نقابيا

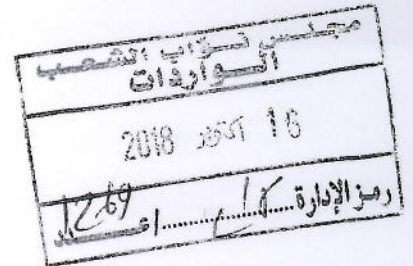
سيدي،  
في اطار الاطلاع الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، ارجو منكم مدي بالمعطيات التالية :

- 1/ عدد اعوان الوزارة المتفرغين نقابيا وتكلفة ذلك، *س*
- 2/ عدد اعوان المؤسسات العمومية التي هي تحت اشرافكم المتفرغين نقابيا وتكلفة ذلك، *س*
- 3/ الاسس القانونية التي منح على اساسها التفرغ النقابي للاعوان.

في انتظار ردكم، تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

فيصل التبيني  
نائب عن حزب صوت الفلاحين

*فيصل التبيني*  
9/9/18



الجمهورية التونسية

وزارة العدل

الوزير



كافة المحاكم

العدد 1066

من وزير العدل

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

ل/1406/1

الموضوع : سؤالين كتابيين.

المرجع: مراسلة مجلس نواب الشعب عدد 1066 بتاريخ 26 أكتوبر 2018.

المصاحيب: بطاقة تتضمن إجابة وزارة العدل على السؤالين الكتابيين.

وبعد،

تبعاً لمراسلتكم المبينة بالمرجع أعلاه والمتضمنة طلب الإجابة كتابياً على سؤالين كتابيين (2) توجه بها النائبان السيدان فيصل التبيني (1) وياسين العياري (2) على معنى أحكام الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل عليكم البطاقة المصاحبة والمتضمنة عناصر الإجابة على السؤالين الكتابيين، والسلام.

06 ماي 2019

وزير العدل

محمد كريم الجموسي



## بطاقة

1) بخصوص السؤال الكتابي الأول للنائب السيد فيصل التبيني:

تبعاً لطلب معطيات حول أعوان وزارة العدل والمؤسسات العمومية التي تحت إشرافها المتفرغين نقابياً وتكلفة ذلك سنوياً والأسس القانونية التي على أساسها منح التفرغ النقابي لهؤلاء الأعوان، نتشرف بإفادتكم بأنه لا يوجد بوزارة العدل وبالمؤسسات التي هي تحت إشرافها أعوان في وضعية تفرغ نقابي.